مرحلة جديدة لاعادة الوحدة الى منظمة التحرير. واكد ان الاتفاق بين المتحاورين سيكون تاريخياً، كما اعرب الامين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة، باسم القيادة المشتركة للجبهتين، الشعبية والديمقراطية، عن ثقته بنجاح الحوار ومباحثات التفاهم في عدن (**الحرية**، ١٧/٦/١٩٨٤).

ولخص رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، الذي حضر اجتماعات التحالفين في دمشق مع بعض اعضاء اللجنة التنفيذية ما دار في الاجتماعات، وذلك في بيان صحافي جاء فيه: هناك اتفاق على مواصلة النضال لاستعادة وحدة منظمة التحرير ورفض الحلول الاستسلامية وعقد المجلس الوطني بعد الاتفاق السياسي والتنظيمي الشامل (**رويتر**، ١٩/٦/١٩٨٤). وعبر عن موقف الجبهة الشعبية امينها العام الدكتور جورج حبش بقوله «ان حوار عدن سجل بعض التقدم، ونحن نصر على استمرارية الحوار رغم انه مازال بعيداً عن التطابق» (**الهدف**، دمشق، ٢١/٦/١٩٨٤). وفي معرض الحديث عما دار في اجتماعات عدن، تحدث خليل الوزير عن نقاط الاتفاق والاختلاف بين المتحاورين، فقال: اتفقنا على ان يكون القرار جماعياً، وعلى تعيين نواب لرئيس اللجنة التنفيذية، وانتخاب مجلس مركزي. اما نقاط الاختلاف فتمثلت باحداث طرابلس وزيارة ابو عمار للقاهرة وتحديد موعد انعقاد المجلس الوطني ورفض ادانة ابو عمار شخصياً (**القبس**، ٢١/٦/١٩٨٤).

ورغم هذه الاختلافات، تواصلت مباحثات الحوار في عدن يوم ٢٢/٦/١٩٨٤، وتميزت بتدخل الرئيس اليمني الديمقراطي علي ناصر محمد لتذليل الصعوبات بين المتحاورين، مما سرع في الاتفاق على اصدار بيان مشترك تضمن وثيقة سياسية وتنظيمية لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية (**١٤ اكتوبر**، عدن، ٢٦/٦/١٩٨٤). وبعد ثلاثة اسابيع من الوصول لهذا الاتفاق في عدن جرى التوقيع عليه واقراره في الجزائر من جانب المشاركين في الحوار وبحضور ممثلي الجزائر واليمن الديمقراطية، وكان ذلك يوم ١٣/٧/١٩٨٤. واشتهر هذا الاتفاق، منذ ذلك الوقت، باسم اتفاق عدن ـ الجزائر (نصه في **فلسطين الثورة**، العدد ٥٣١، ٣/١١/١٩٨٤).

مضمون اتفاق عدن ـ الجزائر

تضمن الاتفاق وثائق سياسية وتنظيمية، ووثيقة حول عقد المجلس الوطني الفلسطيني، ودعوة الموقعين للحوار الشامل بين كافة التنظيمات الفلسطينية. اما الوثيقة السياسية فتضمنت، على صعيد الارض المحتلة:

ـ دعم نضال شعبنا ضد الاحتلال الاسرائيلي، واحياء الجبهة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة على قاعدة مقررات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

ـ التأكيد على وحدة جميع القوى الفلسطينية والديمقراطية والتقدمية في المناطق المحتلة العام ١٩٨٤.

ـ تصعيد الكفاح المسلح من اجل تحرير ارضنا وانتزاع حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ـ التصدي للمحاولات المشبوهة التي تستهدف الالتفاف على منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولاحتواء شعبنا، ومواجهة الممارسات الهادفة الى ضرب المؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة.

وفيما يتعلق بزيارة ياسر عرفات للقاهرة والعلاقات الفلسطينية ـ المصرية، اكدت الوثيقة ان زيارة ابو عمار للقاهرة مثلت تجاوزاً على قرارات المجلس الوطني. وقد اعتمدت الوثيقة السياسية مقررات الدورة ١٦ للمجلس الوطني فيما يتعلق بالعلاقات مع الاردن، ومحاصرة كامب ديفيد، ورفض مشروع ريغان، والحكم الذاتي، وتنظيم العلاقة مع القوى الوطنية اللبنانية.

اما العلاقات مع سوريا، فطالبت الوثيقة بارساء علاقات سورية ـ فلسطينية على اسس وطنية وقومية تحدد العمل المشترك في النضال ضد العدو الصهيوني والمخططات الامبريالية من اجل انتزاع حقوق شعبنا وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبرت البيان السوري ـ السوفياتي، الذي اكد على وحدة منظمة التحرير على اسس وطنية وتقدمية وضرورة الحل العاجل للخلافات داخل الثورة، احد القواعد الرئيسية للتغلب على ازمة منظمة التحرير وتصحيح علاقاتها مع سوريا.

اما الوثيقة التنظيمية، فتناولت وضع المؤسسات العليا لمنظمة التحرير، فنصت على توسيع مكتب المجلس الوطني، وتعديل النظام الاساسي للمنظمة، والاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني كفصيل ممثل، رسمياً، في المجلس الوطني. كما اقرت الوثيقة التنظيمية انتخاب المجلس المركزي، مباشرة، من قبل المجلس الوطني، ومنحه صلاحيات تقريرية وصلاحيات محاسبة اللجنة التنفيذية حول تنفيذ قرارات المجلس الوطني، والحق في تجميد اعضاء من